

## التقى نقابة أصحاب مصانع الرخام والغرانيت

## الحاج حسن: للحد من المضاربة غير الشرعية

استقبل وزير الصناعة حسين الحاج حسن وفداً من مجلس إدارة نقابة أصحاب مصانع الرخام والغرانيت ومصوبات الإسمنت في لبنان، وجرى عرض للمشاكل التي يعاني منها أصحاب القطاع. وسلم الوفد الوزير الحاج حسن كتاباً تضمن عرضاً لواقع القطاع الحالي، مشيراً إلى أن عدد المصانع المنتشرة على كامل الأراضي اللبنانية يزيد عن الخمسمئة، بقدرة إنتاجية تفوق حاجة السوق المحلي. كما يمتاز القطاع بمهارات وتجهيزات متطورة تواكب العصر حيث تم توظيف رؤوس أموال، وخبرات كبيرة من قبل أرباب العمل. وتعمل المصانع حالياً بنسبة لا تتعدى الـ 30 في المئة من قدرتها الإنتاجية ويوجد قسم غير قليل متعثر نتيجة المضاربة غير المشروعة الناتجة عن سياسة إغراقية سببها استيراد بضاعة مصنعة من مصادر غير لبنانية.

وأضاف: «من حيث المبدأ يستفيد القطاع من حماية جمركية بنسبة 25 في المئة رسم على البضائع المصنعة المستوردة، هذه النسبة كانت لتكون كافية لحماية لو أن قيمة الفواتير المقدمة إلى الجمارك مطابقة لسعر الشراء، غير أن التعالُب بالقيمة يعرّض الممال العام والخاص للضرر والهدر». وطلب الوفد بوضع حد أدنى لاستيفاء الرسم الجمركي مبني على دراسة علمية. وأبدوا الاستعداد لتلقيها وتوضيح نقاطها القانونية، الأمر الذي يحذ من المضاربة غير الشرعية.

وأعرب الوزير الحاج حسن، بدوره، عن تفهمه لهذه المطالب، مثنياً على جهود أصحاب هذه المؤسسات التي توظف مئات العاملين اللبنانيين، وشجعهم على توجيه الدراسة المطلوبة لوزارة الصناعة، تمهيداً لدراساتها وتبنيها والعمل على تطبيقها وصولاً إلى الحد من المضاربة غير الشرعية، وذلك بالتنسيق مع المراجع المعنية المختصة.



الحاج حسن متوسطاً الوفد

## قري تابع «الوصفة الموحدة» والتعيينات الإدارية في الضمان

خُصص الاجتماع الذي عقد أمس، في مكتب وزير العمل سجعان قزي والذي حضره رئيس مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور طوبيا زحيا، المدير العام الدكتور محمد كركي، رئيس اللجنة الفنية سمير عون، رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، ونائب رئيس مجلس إدارة الضمان غازي يحيى، للبحث في موضوعي الوصفة الطبية الموحدة ومصير التعيينات الإدارية في الضمان الاجتماعي.

بالنسبة إلى موضوع الوصفة الطبية، أفاد بيان صادر عن المكتب الإعلامي للوزير قزي، أن وزير العمل «اطلع على التعديلات التي أجراها مجلس إدارة الضمان يوم الخميس الفائت على أن ترسل إليه رسمياً خلال ثمانية أيام، حسب القوانين المرعية الإجراء». وأبدى قزي ارتياحه إلى «تعديلات الضمان، لا سيما لناحية احتفاظ المريض بحق قبول أو رفض دواء الجينيريك الذي يعرضه عليه الصيدلي».

أما بالنسبة إلى التعيينات، فقد شدّد على «ضرورة الإسراع في ملء الشغور الكبير الحاصل في إدارة الصندوق الوطني للضمان لأن هذا الشغور، لا سيما في ظل المكنة غير الكاملة بعد، هو السبب الأساسي لتأخر خدمة المضمونين ويطء العلاقات مع شركاء الضمان على الصعيد الاستشفائي من وزارة الصحة إلى المستشفيات والأطباء وغيرهم».

وتمنى الوزير قزي أن يقدم المسؤولين في مؤسسة الضمان مشروع التعيينات، خصوصاً أن «لا سبب جوهري يعيق تنفيذ، علماً أن الشغور بدأ منذ العام 2008 وحتى الآن لا تزال التعيينات في مهبط المحاصصات المتنوعة».

وفي نشاطه، استقبل وزير العمل نقيب مستوردي الأدوية زمران فارس الذي عرض معه واقع شركات الاستيراد وموقفها من مشروع الوصفة الطبية الموحدة وهو موقف إيجابي على عموماً.

كما استقبل وفداً من القاولين والمهتدين، والمدير التنفيذي للشرق الأوسط شركة سان غويان كونسوتراكتش هادي ناصيف.

من جهة ثانية، أحال قزي إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء مشروع قانون يرمي إلى الإجازة للحكومة الانضمام إلى الاتفاقية العربية رقم 5 لعام 1976 في شأن المرأة العاملة، وكذلك اتفاقية العمل العربية رقم 11 لعام 1979 في شأن المفاوضات الجماعية.

## تأجيل انتخابات نقابة

## عمال كهرباء لبنان

صدر عن نقابة عمال مؤسسة كهرباء لبنان ومستخدميها البيان الآتي: «بناء على كتاب معالي وزير العمل سجعان قزي بعدم الموافقة على إجراء الانتخابات لعقابة عمال ومستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان، انطلاقاً من الدراسة التي تقدم بها رئيس مصلحة العمل والعلاقات المهنية بالإنيابة في الوزارة المذكورة، تقرّر تأجيل الانتخابات إلى حين انتهاء مدة ولاية الأعضاء الباقين، وإجرائها على أساس 12 عضواً. لذلك، فإن النقابة تعتذر عن جميع الزملاء لتأجيل الانتخابات وتشكر غيرتهم ومحبّتهم، آملة أن تبقى اللصحة والمحبّة والوحدّة وحقوق العمال والمستخدمين هي الدافع لنا جميعاً للحفاظ على حقّنا ومكتسباتنا وديمومتنا علماً وتحقيق مطالبنا».



● إقبال احتجاجي عند الثانية عشرة من ظهر اليوم، بدعوة من نقابة تجار الذهب والمجوهرات تضامناً مع أبو جهاد السلطان الذي تعرض لعملية سلب مسلحة على طريق بعلبك - عين بورصاي، ومؤتمر صحافي للنتيب نعيم رزق في مركز النقابة، في المزرعة - البربير.

● برعاية وزير الصناعة حسين الحاج حسن وحضوره، مؤتمر علمي بعنوان: «السلامة الهندسية في منظومة الإمداد بالطاقة الكهربائية (تحديات وحلول)»، ينظمه الفرع الثالث في نقابة فرع المهندسين الكهربائيين بالتعاون مع مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية LIBNOR ومعهد البحوث الصناعية IRI وعدد من الشركات الهندسية ومجموعة من الخبراء المهندسين، عند الخامسة عصر اليوم في مقر نقابة المهندسين في بيروت. ويلقي الحاج حسن كلمة في جلسة الافتتاح التي يتحدث فيها نقيب المهندسين في بيروت خالد شهاب. ويستمر المؤتمر حتى يوم غد.

● يعقد عند الرابعة عصر اليوم اجتماع في بلدية صيدا، لعرض المخطط التنفيذي لتطوير البنى التحتية.

## إطلاق «خريطة الطريق نحو الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة»

## المشوق: لتعزيز النمو الاقتصادي وتفعيل الحوكمة الصالحة



جانِب من الحضور في السراي

للغايات الصلبة، تجنب الكوارث وحسن العوامة في حال حدوثها.

– تعزيز النمو الاقتصادي: إدارة الدين العام وإصلاح المالية العامة – بما فيه الإصلاحات النقدية البيئية، إعادة موزعة لبنان على الخريطة العربية والمتوسطية والدولية: تعزيز التمثيل في المحافل الدولية والإقليمية، وتفعيل السفارات، المطالبة بحقوق لبنان، المحافظة على قطاع المصارف والتأمين، الترويج لمنتجات القطاعات الإنتاجية والإبداعية، واستقطاب المعلوماتية والتصاميم والتكنولوجيا، تحديث القطاعات الإنتاجية (الصناعة، الزراعة، الصناعة الغذائية، ...) وتنشيط القطاعات الإبداعية (الهندسة والاستشارات، الإعلام والإعلان، التصميم، الإنتاج الفني، التجميل، ...) تطوير أسواق رأس المال.

والتقاني: تعزيز المحميات والمواقع الطبيعية، استعادة التنوع البيولوجي، تاهيل المواقع المشوهة، احترام البحر الأبيض المتوسط، المحافظة على المعالم الأثرية، إدارة الشؤون الثقافية الأخرى.

– تفعيل الحوكمة الصالحة: إنجاز قانون معاصر للانتخابات النيابية، قوينة اللامركزية الإدارية، إنجاز الحكومة الإلكترونية، تحديث القوانين ومنهجية إعدادها، إصلاح الإدارة، تعزيز

## سلام

واعتبر رئيس الحكومة تمام سلام «أن ما تخرجه وزارة البيئة هو تحد كبير لكن الطموح مشروع ومن استمع إلى تفاصيل هذا العمل أدرك فوراً أنها خطة تشمل كل البلد والقطاعات والطموحات وتتطلب جهداً بارزاً ومميزاً». ولفت إلى «أن شمولية التخطيط وسنطعي كل ذي حق حقه ونعطي لبنان ما يحتاج ويستحق».

والتقاني: تعزيز المحميات والمواقع الطبيعية، استعادة التنوع البيولوجي، تاهيل المواقع المشوهة، احترام البحر الأبيض المتوسط، المحافظة على المعالم الأثرية، إدارة الشؤون الثقافية الأخرى.

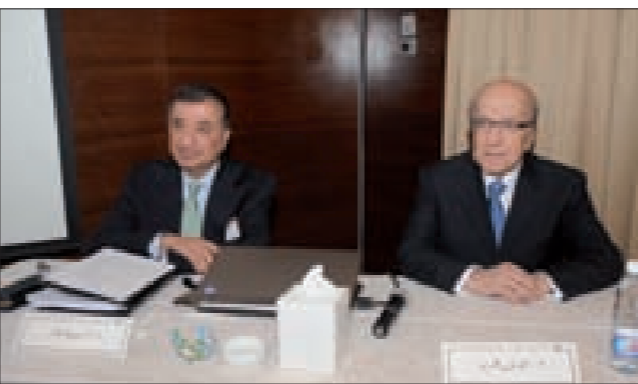
– تفعيل الحوكمة الصالحة: إنجاز قانون معاصر للانتخابات النيابية، قوينة اللامركزية الإدارية، إنجاز الحكومة الإلكترونية، تحديث القوانين ومنهجية إعدادها، إصلاح الإدارة، تعزيز

والتقاني: تعزيز المحميات والمواقع الطبيعية، استعادة التنوع البيولوجي، تاهيل المواقع المشوهة، احترام البحر الأبيض المتوسط، المحافظة على المعالم الأثرية، إدارة الشؤون الثقافية الأخرى.

– تفعيل الحوكمة الصالحة: إنجاز قانون معاصر للانتخابات النيابية، قوينة اللامركزية الإدارية، إنجاز الحكومة الإلكترونية، تحديث القوانين ومنهجية إعدادها، إصلاح الإدارة، تعزيز

## ورشة عمل عن معايير الصناعة المصرفية

## طريه: للارتقاء بالقطاع إلى المستويات العالمية



طريه وعواد

(اكرم عبد الخالق)

أسس علمية ومهنية شاملة وموحدة، ما يوفر أعلى درجات المصداقية لتلك القوائم، وبالتالي يظهر بصورة واضحة للوضع المالي للمؤسسة». وتابع: «إن ما أفرزته الأزمة المالية العالمية من تداعيات كان أبرزها، لا بل أخطرهما، تلك الخسائر التي منيت بها المصارف والمؤسسات المالية والتي أضحلت ببعض كبريات المصارف مثل بنك Lehman Brothers الأمريكي وغيره، قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) على أثرها بإدخال تعديلات جذرية على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) لكي تصبح القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية أكثر شفافية ووضوحاً ودقة، وتعكس الواقع الدقيق لهذه المؤسسات، وقد جاءت هذه التعديلات متماشية مع حزمة الإصلاحات الرقابية والاحترازية التي أوصت بها لجنة بزل ومجموعة دول العشرين أو ما يعرف ب(G20)».

وأكد «أن مصارفنا العربية ملزمة اليوم العمل بموجب هذه التعديلات، ولبنان هو في طليعة الدول التي أصدرت التشريعات التي تفرص على

افتتح رئيس الاتحاد الدولي للمصرفين العرب، رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية جوزف طريه، وورشة عمل «المستجدات الخيرة في تطبيق المعايير الدولية للضمان المالية والمعايير ذات الصلة للمصارف المصرفية»، الذي ينظمها اتحاد المصارف العربية في فندق «فاد بويتنس» شيرازون، في حضور مصرفيين لبنانيين وعرب.

ولفت طريه إلى أن الورشة تسلط الضوء «على مسألة بالغة الأهمية في وقتنا الحاضر بالنسبة إلى مصارفنا العربية، ألا وهي مسألة الإفصاح (Disclosure) في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية، والتي تلعب دوراً هاماً في انتظام الأسواق المالية، وفي زيادة مستويات الشفافية المطلوبة لنمو هذه الأسواق وتطورها». وقال: «ما لا شك فيه، أن الشفافية في الإفصاح تهدف إلى إظهار الصورة الحقيقية للمؤسسة وتساعد بالتالي المستثمرين وأصحاب العلاقة (Stack Holders) على اتخاذ القرار السليم في شأن علاقتهم بها. ولكي تتماشى الأهداف المتوخاة من تقديم المصارف لبنانياتها المالية، لا بد من أن تتمتع البيانات الواردة في هذه القوائم بخصائص أهمها: الملاءة، التوثيق المناسب، الصدقية، المقارنة والمتافل، والأهمية النسبية».

وأضاف: «نظر إلى أهمية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، لا بد من إضفاء الصدقية عليها من قبل مفوضي المراقبة والمراجعين الخارجيين الذي يدلون بشهادتهم بأن هذه البيانات تعكس في شكل مقبول الوضعية المالية للمصرف، وأنها مطابقة للقوانين والأنظمة المحلية المطبقة لأصول المحاسبة، والمعايير الدولية للإفصاح المالي التي تضع القواعد المنظمة لإعداد القوائم المالية على

أسس علمية ومهنية شاملة وموحدة، ما يوفر أعلى درجات المصداقية لتلك القوائم، وبالتالي يظهر بصورة واضحة للوضع المالي للمؤسسة». وتابع: «إن ما أفرزته الأزمة المالية العالمية من تداعيات كان أبرزها، لا بل أخطرهما، تلك الخسائر التي منيت بها المصارف والمؤسسات المالية والتي أضحلت ببعض كبريات المصارف مثل بنك Lehman Brothers الأمريكي وغيره، قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) على أثرها بإدخال تعديلات جذرية على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) لكي تصبح القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية أكثر شفافية ووضوحاً ودقة، وتعكس الواقع الدقيق لهذه المؤسسات، وقد جاءت هذه التعديلات متماشية مع حزمة الإصلاحات الرقابية والاحترازية التي أوصت بها لجنة بزل ومجموعة دول العشرين أو ما يعرف ب(G20)».

وأكد «أن مصارفنا العربية ملزمة اليوم العمل بموجب هذه التعديلات، ولبنان هو في طليعة الدول التي أصدرت التشريعات التي تفرص على

## قانون الإجراءات إلى الواجهة والمستأجرون إلى الشارع مجدداً

عقدت لجنة المتابعة للمؤتمر الوطني للمستأجرين ولجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين في لبنان، اجتماعاً موسعاً حضره حشد واسع من لجان المناطق والأحياء، لمناقشة المستجدات المتعلقة بقانون الإجراءات.

ورفض المجتمعون «الوجهة المعتمدة من لجنة الإبرارة والعمل في التعامل مع قانون الإجراءات المعطل، خاصة لجنة التجاهل التام من قبلها لحق السكن بالنسبة إلى المستأجرين القدامى الذين يهدد القانون علاقتهم بالتهجير والتشريد وعدم مقاربة طلب الخطة السكنية وتأمين البديل، استناداً إلى توصيات المجلس الدستوري الملزمة».

كما رفضوا «الاتجاه الفاضح من قبل بعض القضاة إلى مصالح المالكين ومخالفة القوانين ووضع الأجهزة الأمنية الرسمية في خدمتهم من دون وجه حق لتنفيذ قانون معطل وغير قابل للتطبيق»، وروا «في تكليف قوى الأمن الداخلي مرافقة خبراء التخمين دون اشتراط وصولهم على تكليف قضائي أمراً في غاية الخطورة ويشكل مساً بحقوق المستأجرين»، مطالبين وزير العدل ورئيس مجلس القضاء الأعلى «وضع حد لهذه المخالفات».

وأكد المجتمعون استنكارهم «مضمون ولهجة الخطاب الذي يصدر الناطقون باسم تجمعات المالكين على تكرار، نظراً إلى ما ينطوي عليه من حقد وكراهية حيال المستأجرين، رافضين السجال معهم، في الوقت الذي يؤكد المستأجرون ومن

## الخاسر الأكبر في سياسة خفض أسعار النفط؟

## مرفان شيخموس

هل خفض أسعار النفط خلال هذه الفترة مرتبط حقاً بكمية العرض والطلب؟ وهل خفض الأسعار يعتبر مؤامرة كبرى كما يراها العديد من الخبراء الاقتصاديين؟ أم أن الاتفاق السعودي الأميركي، والذي لم يعد خافياً على أحد، هو السبب الأهم؟ أسئلة كثيرة تبقى برسم الإيضاح والتوضيح في الملف النفطي العالمي...

غني عن القول وعن التعريف أنّ النفط لعب الدور الأكبر والحاسم في السياسة الدولية خلال العقود الماضية، وبشكل خاص في الصراع الدائر بين الولايات المتحدة وروسيا، وفي ذات السياق دور حلفاء البلدين.

مؤخراً كان النفط عاملاً مهمّاً بنود حزم العقوبات الاقتصادية المفروضة من الولايات المتحدة وحلفائها على دول مثل إيران بسبب برنامجها النووي، ومؤخراً روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية.

ولكن تبقى الاحتياجات الاقتصادية السبب الأول وراء التغيير الأكبر للمواقف السياسية!

مصادر من شركة «غازبروم» ذكرت في وقت سابق أن إمدادات الغاز الروسي الحالية لشهر شباط المدفوع ضمنها سابقاً ستتدهي في عطة نهاية الأسبوع الحالية، ما يهدد بقطع إمدادات الغاز إلى أوكرانيا وبالتالي تهديد ترانزيت الغاز إلى أوروبا.

جرى التوصل في ما بعد إلى اتفاق ما يعرف بـ«الحزمة الشتوية» لإمدادات الغاز الروسي إلى أوكرانيا وضمان ترانزيت الغاز عبر أراضيا إلى دول الاتحاد الأوروبي، حتى نهاية آذار الجاري. وفي السياق ذاته اقترب وجهات النظر وبشكل كبير في الملف النووي الإيراني مع مجموعة 1+5.

إن ما يجري الآن من انخفاض لأسعار النفط يطرح تساؤلاً عن الأسباب؟ وعن المستقبل والخاسر من هكذا انخفاض؟

فعدنما تقدم دولة مثل المملكة العربية السعودية وبتحالف واضح مع الولايات المتحدة الأميركية على «مغامرة» أو بالمعنى الأدق والأوضح على «مغامرة» تتسم بالكثير من الخطورة في إصرارها على عدم خفض الإنتاج النفطي لامتناص الفائض في الأسواق الذي يقدر رسمياً بحوالي مليون برميل، فإن تكاليف هذا القرار السياسي قد تكون باهظة في المدى المنظور.

فبالعودة إلى نظرية من الخاسر ومن المستفيد من حرب النفط... تدرش أكبر محطة عائمة لتصدير النفط (FSU) في العالم في مياه الخليج الفارسي بقدرة استيعابية تصل إلى 2.2 مليون برميل من النفط.

والمحطة التي يبلغ طولها 337 متراً وعرضها 60 متراً وارتفاعها 33 متراً ووزنها أكثر من 51 ألف و400 طن سوف تقوم بتصدير محمولاً ميداني «سروش» و«نوروز» النفطيين؛ حيث تمّ تصدير أول حمولة نفطية منها إلى اليابان.

حميد رضا عراقى مساعد وزير النفط الإيراني للشؤون الغازية أعلن أن إيران حالياً هي أكبر دولة من حيث الاحتياطات الغازية وسيصل إنتاجها الغازي طيلة السنوات الـ3 المقبلة إلى مليار متر مكعب.

الكسندر نوفاك وزير الطاقة الروسي أعلن أنّ استراتيجية روسيا في مجال الطاقة لا تتضمنّ تقليص حجم إنتاج النفط حتى عام 2035، بل تتضمنّ تغيير هيكل الإنتاج بحسب التقسيم الجغرافي في روسيا.

كما أشار وزير الطاقة الروسي إلى استراتيجية إنتاج الغاز في روسيا، حيث أشار إلى أنّ الاهتمام سيكون لتعزيز إنتاج الغاز الطبيعي المسال في روسيا.

أما على النقيض من ذلك! الولايات المتحدة واقتصادها الذي سيدخل في أزمة جديدة ودول مجلس التعاون التي تتأثر بانخفاض الأسعار على المدى القصير والتأثير السلبي في اقتصادياتها.

تواصل انخفاض أسعار النفط إلى أقل من النصف منذ الصيف الماضي مؤدياً إلى قلب العلاقة بين الأسواق الإقليمية رأساً على عقب.

ووضع ذلك نهاية فعليه لتحقيق أرباح من تصدير المكثفات المعالجة في وقت بدأت فيه الجهات التنظيمية المعنية بالصادرات في إعطاء بعض الشركات الضوء الأخضر للمضي قدماً في التصدير.

وقال جون اورس المستشار لدى ترنر ماسون أند كو في دالاس «لقد تأجل ازدهار صادرات النفط الأميركي».

أظهرت البيانات الشهرية لمؤسسة النقد العربي في آخر تحديث لها خلال كانون الثاني 2015 انخفاض الاحتياطي العام للسعودية، يبلغ نحو 830 مليار ريال خلال كانون الثاني الماضي، ويبلغ قدره 75 مليار ريال مقارنة مع كانون الأول 2014.

بيانات رسمية أظهرت، أنّ صادرات السعودية من النفط الخام انخفضت في كانون الأول بواقع 362 ألف برميل يومياً لتصل لنحو 6.934 مليون برميل يومياً، مقابل 7.296 مليون برميل يومياً في الشهر الذي سبقه.

وأظهرت البيانات، أنّ السعودية أبتت إنتاجها من النفط الخام في كانون الأول دون تغيير يذكر، إذ بلغ 9.630 مليون برميل يومياً مقابل 9.610 مليون برميل يومياً في تشرين الثاني.

ولكن يبقى السؤال الأهم: من هو الخاسر الأكبر والمتمسّر الأكثر في هذه الحرب؟ أميركاً أم المملكة السعودية؟

ذكرت الشركات الكينية الصينية الاستثمارية أنّ الأوضاع المالية لدول مجلس التعاون الخليجي تتأثر بشكل كبير من الانخفاض في أسعار النفط بسبب اعتمادها الشديد على عائدات تصدير النفط.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أنّ الخسائر في عائدات تصدير النفط هذا العام لدول مجلس التعاون الخليجي قد تصل حتى 300 مليار دولار من انخفاض أسعار النفط، وأشارت الشركة في تقريرها الدوري إلى أنّ هذه الخسائر في الإيرادات تبلغ 19 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي.

مؤسسة «ستاندرد أند بورز» العالمية للتصنيف الائتماني أعلنت عن خفض تصنيفاتها وتوقعاتها لبضعة بلدان منتجة للنفط في الشرق الأوسط منها السعودية والبحرين.

وأشارت إلى أنها خفضت تقديرها لأفاق الاقتصاد السعودي من «مستقر» إلى «سليمي» وذلك بسبب الهبوط الحاد لأسعار النفط.

وأضافت في بيان صدر عنها أنّ وضع المالية للسعودية الغنية بالنفط قد يضعف من جراء اعتمادها على النفط. وقالت: «نحن نرى اقتصاد السعودية غير متنوّع وعرضة للتأثر بهبوط حادّ ومتواصل لأسعار النفط».

وقال البنك الدولي: «نتوقع أن يصل عجز الناتج المحلي الإجمالي في السعودية إلى نحو 6.9 في المئة»، وأضاف: «إن استمرار تراجع أسعار النفط دون المستوى، سيدفع الكثير من الشركات الخليجية إلى إغلاق حقولها المنتجة أو لتقليص استثماراتها.

ولكن يبقى التصريح الأكبر والأثير للجدل رسالة الأمير وليد بن طلال وهو أحد أهمّ أمراء المملكة الحاكمة السعودية إلى وزير النفط السعودي السيد علي النعيمي ووزراء آخرين يعترض فيها ويستنكر تصريحات هدفت إلى «التوهين من الآثار السلبية الكبيرة التي ستلحق بميزانية المملكة واقتصادها جراء التراجع الكبير في أسعار النفط، وذلك على حساب الشخصي على «التويتري»، فإن هذا الاستنكار يستحق التوقف عنده، لأنه يمثل شريحة مهمة في البلاد داخل السلطة وخارجها.

ولكن يبقى لسان المواطن العربي الشريف يسأل: اليس جديراً بالسعودية أن تستخدم سلاح النفط الاستراتيجي ضد أميركا وحليفها كيان العدو الصهيوني؟